شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

الضواري تتحفز .. لما بعد الانسحاب!

لم يعد يفصلنا عن موعد الانسحاب الأميركي الكامل من البلاد سوى شهرين. والملاحظ ان قصر المدة بدأ يُغري القوى المتنفذة في السلطة (أطراف حكومة وبرلمان المحاصصة) على تصعيد صراعاتها الضارية على السلطة والنفوذ (والمال ايضاً)، فالكل يستعرض الآن عضلاته ويهيئ نفسه لأن يكون أكبر مستحوذ على مصادر القوة والطغيان بعد نهاية العام الحالي.

الانسحاب استحقاق وطني كبير، وقد استغرق الأمر عدة أشهر والكثير من المساومات والمناكفات لكي يتفق الأخوة الأعداء في حكومة وبرلمان المحاصصة على الإعلان عن عدم الحاجة الى بقاء أية قوات أميركية بعد الحادي والثلاثين من كانون الأول المقبل. ولو كان ذلك الإعلان نابعاً من قناعة حقيقية وموقف صادق لكل الأطراف التي شاركت فيه لاتفقت هذه الأطراف على برنامج وطني متكامل وواضح لمرحلة ما بعد الانسحاب كي تهتم خصوصاً بكيفية مواجهة الأخطار الأمنية الداخلية والخارجية ودور كل من هذه الاطراف فيها.

لكن لأن الموقف الحقيقي لأغلب هذه الأطراف هو ليس الذي أعلن عنه، فان الاخوة الاعداء لم يتفقوا الا على الاعلان عن عدم الحاجة الى قوات أميركية أو الى قوات بديلة تساعد القوات الوطنية في درء الأخطار المحتملة، وهي أخطار واقعية بمثل واقعية ان أطرافاً محلية تتطلع الى استثمار الفراغ الذي سيحصل لتثبيت قوتها، وبمثل واقعية ان معظم الجيران يرغب في ان تكون له اليد الطولى في عراق ضعيف.

لم تتحلّ الأطراف السياسية المتنفذة في الحكومة والبرلمان بالشعور الكامل بالمسؤولية الوطنية، وبالقلق حيال الاخطار المحدقة بالبلاد. ولو كانت هذه الأطراف كذلك لعملت على استثمار الوجود الاميركي من أجل الضغط على القوى الخارجية التي تهدد الأمن الوطني(الجيران) لأخذ التزامات محددة منها بعدم تهديد أمن العراق، وبالقيام بواجباتها في حفظ الحدود المشتركة.

لكن القوى المتنفذة في الحكومة والبرلمان تصرّفت على نحو من عدم الاكتراث بمصير الوطن، وهو موقف يعكس مواقف هذه الاطراف من مصير الشعب، فهذه القوى منصرفة كلية الى تحقيق مطامعها الشخصية والحزبية على حساب حاجات الشعب. وهذا ما يفسر بقاء المشاكل التي يعاني منها الناس منذ سنوات وتفاقم المظاهر السلبية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

الجَلَبة المتعالية هذه الأيام مع اقتراب موعد الانسحاب الأميركي الكامل تزيد من القلق العام مما يمكن أن تفعله هذه القوى بعد الانسحاب، فكل منها قد يفكر بأنه أصبح طليقاً من القيود المفروضة سابقاً، وهذا ما يحمل معه مخاطر صراعات يُمكن أن تنفلت ويتطوّر طابعها السياسي لتصبح صراعات مسلحة لن تتوقف الا وقد أصبح العراق خراباً عميماً ودويلات وإمارات متشظية.

البرلمان يجهز على مجلس السياسات

أغلب الكتل السياسية تعلن صراحة عدم الحاجة إليه بعد تنازل علاوي

بات في حكم المؤكد عدم تشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا بعد ان نقلت اللجنة القانونية النيابية عدم رغبة الكثيرين فيه لان مشروعه الحالي يخرق الدستور وهو امر من الصعب اقراره لان الاخير يعد القانون الأسمى في البلاد ويعتبر بحكم الباطل اي نص تشريعي يتعارض معه

□ بغداد / المدى

اذ استبعدت اللجنة القانونية في البرلمان ، أن تكتمل القراءة الثانية لمشروع قانون المجلس الوطني للسياسات داخل البرلمان.

وقال نائب رئيس اللجنة امير الكناني في تصريح للمدى "هناك طلبات من بعض النواب لسحب قانون المجلس الوطني للسياسات العليا من البرلمان لعدم حصول توافق عليه خاصة بعد تنازل رئيس القائمة العراقية اياد علاوي عن رئاسة المجلس وان اغلب فقراته قد تعارض الدستور وان اللجنة القانونية ناقشت مجلس السياسات في اكثر من اجتماع وتوصلت الى ان مجلس السياسات لا يمكن اقراره في صيغته الحالية واصفاً المجلس بالخارق للقوانين الدستورية.

وأضاف أن هذا المجلس لم يقرأ قراءة ثانية في البرلمان وسيبقى في حدود القراءة الاولى لكون ان اغلب فقراته تخالف الدستور وهذا ما لا نسمح به كلجنة قانونية.

وكان عضو دولة القانون والنائب عن التحالف الوطني سعد المطلبي، استبعد أن تتم قراءة قانون المجلس الوطني للسياسات العليا قراءة ثانية، مشيراً في الوقت نفسه الى أن المجلس الوطني أصبح في عداد المفقودات وتابع ان اغلب نواب العراقية قد اقرت بأن اكثر فقرات المجلس فيها خرق للدستور واصبح لمجموعة كبيرة من نواب العراقية قناعة تامة بأن المجلس لم يقرأ قراءة ثانية وانه اصبح في اعداد المفقودات وعلى العراقية ان تجد البديل وتابع اعتقد ان البديل سيكون المجلس الاتحادي والذي لو تم الاتفاق عليه فأن زعيم القائمة لم يرفضه كون ان المجلس مقارب لمجلس السياسات

وتابع أن المجلس تم الاتفاق عليه قبل تشكيل الحكومة لتحقيق الشراكة الوطنية لكن الآن هناك شراكة في القرار حيث أن أي قضية مصيرية تجتمع قادة الكتل السياسية لاتخاذ القرار المناسب فيها.

وأشار إلى أن المجلس الوطني سوف لن يشكل وحتى لو تم تشكيله فلن يكون بالصيغة التي تريده القائمة العراقية وإنما سيكون استشاريا مفرغا من محتواه.

وقال المطلبي أن المجلس الوطني سوف لن يقرأ قراءة ثانية في البرلمان لأن القائمة العراقية تخلت عنه بتخلي رئيسها اياد علاوي عن رئاسة هذا المجلس والتحالف الوطني غير جدي بتشكيل هذا المجلس لأن أكثر بنوده مخالفة للدستور.

وبالمقابل اكدت النائبة عن ائتلاف العراقية ناهدة الدايني في تصريح لـ "المدى" " نحن من البداية كان لدينا تصور حول مجلس السياسات وان التحالف الوطني سيتنصل عن جميع الاتفاقات والدليل ان استحقاقات القائمة العراقية التي اتفقت عليها الكتل الرئيسة في اربيل والتي لم تطبق منها موضوع التوازن ووزارة الدفاع ومجلس السياسات" وتابعت الدايني ان القائمة العراقية لم تأخذ استحقاقاتها جمعيها وان صبر القائمة بدأ ينفد" ، واستدركت الدايني لو اصر التحالف على عدم اسناد الاستحقاقات الانتخابية فأن العراقية لن تبقى متفرجة وستتخذ قرارات صارمة وقد يكون الانسحاب من الحكومة والعملية السياسة احد الحلول وهذا ما لا نتمناه داخل القائمة .

وفي وقت سابق أعلنت كتلة التحالف الكردستاني، أن مجلس النواب صوت مبدئيا على قانون مجلس السياسيات الإستراتيجية، فيما أكدت أن الكتل السياسية اشترطت عدم معارضة نصوصه للدستور العراقي.

وقالت النائب عن التحالف الكردستاني نجيبة نجيب إن "مجلس النواب العراقي صوت خلال جلسته الـ١٩ من السنة التشريعية الثانية برئاسة النجيفي وحضور ٢٣٢ نائبا، على مشروع قانون مجلس السياسات الاستراتيجي مبدئيا، بعد إنهاء القراءة الأولى"، مؤكدة أن "الكتل السياسية اشترطت عدم معارضة نصوصه ومبادئه مع الدستور العراقي".

وأضافت نجيب أن "الكتل السياسية وافقت على السير بالإجراءات التشريعية والقانونية لإنجاز قراءته الثانية ومناقشته في البرلمان للتصويت عليه بشكل نهائي" ، مشيرة إلى أن "نواب دولة القانون اعترضوا على بعض مواد مشروع القانون، لكن بعد الاستماع إلى آراء الكتل السياسية شاركوا بالتصويت، كون مجلس السياسات جزءا من التوافقات السياسية".

وكان رئيس القائمة العراقية اياد علاوي، قد أعلن تخليه عن رئاسة المجلس، قائلا: أعلن أنني أرفض أن أكون في رئاسة مجلس السياسات أو عضواً فيه، رغم إن هذا المجلس هو من الاستحقاقات الانتخابية وإقراره جاء مستنداً إلى التوافقات السياسية والاستحقاقات الدستورية وبما ان المجلس قد يتسبب في خلق ازمة فأنا لا ارغب بتولي رئاسته

وكان ائتلاف دولة القانون دعا في السادس من آب الماضي، أعضاء البرلمان إلى عدم الموافقة على إمكانية اختيار رئيس مجلس السياسات عبر التصويت عليه في البرلمان، كون هذه الفقرة في قانون المجلس تفتح الباب لإضافات أخرى وعقد سياسية جديدة.

احدى جلسات البرلمان .. (أرشيف)

حقوق الإنسان تدعو للتخلص من "أوهام" عودة البعث للسلطة

الجميلي: حملة الاعتقالات تساعد على بقاء الأميركان وأغلبها مبني على معلومات غير صحيحة

□ بغداد / إيناس طارق

حذرت لجنة حقوق الانسان النيابية من انهيار المصالحة الوطنية حال استمرت هذه الاعتقالات وبغير سند قانوني، اذ قال عضو اللجنة علي شبر ان: العملية السياسية في العراق بحاجة الى المصالحة والهدوء وما يحدث الان من اعتقالات عشوائية توتر الاوضاع الامنية والسياسية وتسبب في خلق فجوة كبيرة في الشارع العراقي.

واشار شبر في حديث لـ"المدى": "لا يمكن استمرار الاعتقالات دون وجود سند وتصريح قانوني والا لماذا تقول الحكومة انها تبني دولة قانون ومؤسسات"، موضحا "ان الامر يحتاج الى وقفة وتفكير سليم قبل التخبط واعطاء اعذار للاعتقالات دون مبرر قانوني والاعتماد على مجرد اوهام وتكهنات من عودة حزب البعث هذا الامر خطير جدا ويحتاج الى تفكير من نقطة الصفر والا اصبح العراقي يخاف من العراقي بسبب هذه الاعتقالات".

وكان وكيل وزارة الداخلية لشؤون الاستخبارات اللواء حسين كمال اعلن امس الاول احباط مخطط وصفه بالخطير لاسقاط العملية السياسية يقوده حزب البعث المنحل في عدد من المحافظات، موضحا ان العملية اسفرت عن القاء القبض على اكبر شبكة تنتمي الى البعث المنحل في وسط وجنوب العراق".

في غضون ذلك أكد ائتلاف العراقية، أن جميع الاعتقالات التي شهدتها العاصمة بغداد بنيت على معلومات استخبارية "غير دقيقة"، داعية القضاء العراقي إلى عدم الخضوع لتلك المعلومات والقوات الأمنية التي تنفذ الاعتقالات الى احترام حقوق الإنسان، فيما حذرت من الانزلاق إلى "الفوضى والتفتيت الذي تعيشه بعض دول المنطقة".

وقال رئيس الكتلة سلمان الجميلي في مؤتمر صحفي عقده امس إن "جميع الاعتقالات التي تجري في بغداد وبعض المحافظات مبنية على معلومات استخبارية غير دقيقة"، مبينا أن "تلك المعلومات قدمتها بعض الأجهزة والعناصر الأمنية التي لا تريد للعراق خيرا، وتمتلك أجندات سياسية مرتبطة بإبقاء جزء من قوات الاحتلال في العراق".

دعا الجميلي "القضاء العراقي إلى ألا يخضع لتأثيرات القوى السياسية أو تضليل تلك الأجهزة"، مطالبا "القوات الأمنية التي نفذت حملة الاعتقالات باحترام حقوق الإنسان وتطبيق الإجراءات القانونية".

وحذر رئيس كتلة العراقية من "انزلاق العراق بعد انسحاب القوات الأميركية إلى الفوضى والتفتيت الذي تعيشه بعض دول المنطقة"، داعيا "الكتل السياسية إلى تطبيق مبدأ الشراكة الوطنية من أجل وحدة العراق".

الجيش الأميركي: بقي لنا ١٥ قاعدة في العراق

روك دوناهيو

□ بغداد / المدى

قال مسؤول عسكري أميركي أمس، أن عدد القواعد العسكرية الأميركية المتبقية في العراق قبيل الانسحاب المقرر نهاية العام الجاري بلغ ١٥ قاعدة من اصل ٥٠٥ قواعد كانت منتشرة في السابق.

وقال قائد المديرية الهندسية للجيش الأميركي في العراق الجنرال روك دوناهيو، ان "القوات الاميركية في العراق تتمركز الان في ١٥ قاعدة، تسع منها أميركية، وست مشتركة مع القوات العراقية".

وانسحب آخر جندي اميركي امس الاول الثلاثاء من محافظة ديالى تطبيقاً للاتفاقية الامنية الموقعة بين بغداد وواشنطن، واعتبرت المحافظة امس، الأربعاء، الخامس والعشرين من تشرين الاول يوماً وطنياً.

وبحسب وثائق وزعها الجيش الاميركي فان عدد الجنود الاميركيين المتبقين في العراق يبلغ ٣٩ الفا، بالاضافة الى ٣٨,٥٠٠ الف متعاقد يتمركزون في هذه القواعد.

واعتبر الجنرال الاميركي المتقاعد جون كين، امس الاول، أن قرار الرئيس باراك أوباما بسحب القوات من العراق كارثة كون العراق يفتقر في الوقت الحاضر الى القدرات الكافية لحماية نفسه، مؤكدا ان الانسحاب سيؤدي إلى إعطاء إيران فرصة لخنق العراق.

وقال جون مكين في حديث لصحيفة واشنطن بوست إن "الانسحاب الاميركي من العراق كارثة بكل المقاييس"، مؤكدا "لقد كسبنا الحرب بالعراق وها نحن نخسر السلام".

وأضاف كين أن العراق "لا يتمتع في الوقت الحاضر بالقدرات الكافية لحماية نفسه"، مشيرا إلى أن "واشنطن "تخذل الشعب العراقي بانسحابها".

وتابع كين انه "ينبغي علينا أن نبقى في العراق لنقوي الديمقراطية فيه ولنمكن العراقيين من الحصول على المكاسب السياسية التي هم بحاجة إليها، ولنمنع الإيرانيين من خنق ذلك البلد"، لافتا إلى أن "هذا يجب أن يكون هو هدفنا ولكننا ندير ظهورنا له".

الى ذلك، عدت النائبة عن ائتلاف العراقية ندى الجبوري، الانسحاب الأمريكي محكاً لإثبات فشل أو نجاح التجربة الديمقراطية، مشيرةً إلى أن الكتل السياسية ستواجه تحديا كبيرا بعد الانسحاب.

ونقلت الوكالة الاخبارية للانباء عن الجبوري قولها: أن هذه السنة تعتبر من أهم السنوات حيث ستثبت التجربة الديمقراطية فشلها أو نجاحها بعد الانسحاب والتناوب السلمي للسلطة وكذلك حرية الانتخابات ، لذلك ستواجه الكتل السياسية تحديات كبيرة بعد الانسحاب الأمريكي.

وأضافت الجبوري: هناك خلل في جميع الملفات لذلك لابد من إعادة تنظيم الوضع الداخلي وإعادة النظر في الدستور وإعادة النظر في كتلنا وتحالفاتنا السياسية، مشيرة إلى: أن الكتل السياسية جاءت عن طريق صناديق الاقتراع ومرت سنتين على الانتخابات الأخيرة ولم يجد الشارع العراقي من يوفر له الأمن والخدمات.

عمليات بغداد تنتظر قوانين أمنية

أكد الناطق الرسمي باسم عمليات بغداد اللواء قاسم عطا انه طلب من مجلس النواب العراقي الدعم في تشريع القوانين الساندة للمؤسسة الامنية .

وبين عطا: طلبنا من مجلس النواب تشريع قانون مكافحة الارهاب والاستخبارات ونحتاج الى تخصيص مالي للاجهزة الامنية للتسلح بالاجهزة المتطورة . موضحا" ان الخطط تحدث دائما من قبل القوات الامنية ولدينا مراجعة من خلال اجتماعات الخلية العامة وازمة بغداد والخطط حاضرة ونحن توقعنا بان ما تبقى من المجاميع الارهابية يحاول تصعيد وتيرة العمليات الارهابية.

محافظات تحذر من عدم التصويت على الموازنة

شكا عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية عزيز الميالحي ، من "الفرق الكبير" في المستوى المعيشي للمواطن في محافظتي المثنى والديوانية عما هو عليه في باقي المحافظات، محذرا من امتناع نواب المحافظتين عن التصويت على موازنة العام المقبل في حال عدم زيادة التخصيصات المالية لهما.

وقال الآن "قلة الموارد في محافظتي المثنى والديوانية تسببت في فرق كبير في المستوى المعيشي للمواطن في هاتين المحافظتين عما هو عليه في باقي المحافظات، ما يتطلب دعما خاصا لهما في موازنة العام المقبل".

تحرك نيابي لوقف الاعتداءات الخارجية

أكد عضو لجنة الامن والدفاع النيابية عن كتلة الاحرار عبد الستار البياتي ان التحرك البرلماني والحكومي موجود لايقاف التجاوزات الخارجية على الاراضي العراقية .

وبين البياتي ان التوغل التركي يحدث يوميا وسببه وجود بعض المنظمات الارهابية ونحن نرفض اي عمل ارهابي ضد دول الجوار وكذلك لا نسمح بقصف الاراضي العراقية لاي سبب من الاسباب . مؤكدا" ان لجنة الامن والدفاع شكلت لجنة لتقصي الحقائق وذهبنا الى تلك المناطق وقدمنا تقاريرنا الى مجلس النواب .

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون